شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

وماذا بعد العيساوي؟

قبل أربعة أشهر تابعنا استجواباً، حاز على اهتمام واسع، لأمين بغداد أمام مجلس النواب لم تثبت فيه بالدليل القاطع تُهم الفساد المالي والإداري التي وُجهت إلى السيد صابر العيساوي، ولهذا لم يستطع صاحب الاستجواب النائب شيروان الوائلي أن يُقنع البرلمان بحجب الثقة عن العيساوي، وهو الهدف الذي سعى إلى تحقيقه صاحب الاستجواب.

أبرز علامة لعدم نجاح الاستجواب إن البرلمان بكل السلطة الكبيرة والقوية التي يتوافر عليها لم يُفلح في إقامة الدليل على فساد العيساوي ولم يحجب الثقة عنه بعد انتهاء الاستجواب والمدة المقررة في النظام الداخلي (سبعة أيام).

من المقرر أن يصوت مجلس النواب في جلسته اليوم على ما إذا يتعين إعفاء أمين بغداد من منصبه أو إبقاؤه فيه، بحسب ما أعلن أحد النواب.

لماذا تُطرح قضية بقاء أو عدم بقاء العيساوي في منصب أمين بغداد بعد كل هذا الوقت؟

العضو في لجنة الخدمات البرلمانية إحسان العوادي (محافظة بابل) قال أمس إن لجنته "مقتنعة بضرورة تغيير أمين بغداد، واختيار بديل كفوء يمتلك قدرة على إعادة بريق العاصمة بغداد إلى عهده، حتى وإن كان مستقلاً ولم ينتم إلى تكتل سياسي"، وأضاف أن العيساوي "لم ينجح في مكافحة الفساد ومحاربة المحسوبية ولم يقم بتنفيذ مشاريع مهمة للعاصمة بغداد" (آكانيوز).

هذا سبب آخر لعزم لجنة الخدمات على طلب تصويت البرلمان على إقالة العيساوي، وهو يختلف عن الأسباب التي استند إليها النائب الوائلي في استجوابه.

إذا كان عدم امتلاك القدرة على إعادة بريق العاصمة إلى سابق عهده سبباً كافياً لإقالة العيساوي من منصبه فان كل رؤساء البلديات في المدن العراقية الأخرى (عدا مدن إقليم كردستان) لم ينجحوا في استعادة بريق مدنهم، ونصف الوزراء في الأقل فشلوا فشلا ذريعا في استعادة البريق الغابر لوزاراتهم، وكذا حال الكثير من رؤساء المؤسسات والدوائر الحكومية. بل أن رئيس الحكومة نفسه لم ينجح هو الآخر لا في إعادة البريق إلى الدولة العراقية ولا في تحقيق وعوده الانتخابية والحكومية وآخرها وعوده غداة انطلاق التظاهرات الشعبية في ٢٥ شباط ٢٠١١ بتلبية مطالب المتظاهرين التي أقرّ علناً بأنها مشروعة ومُحقة.

أما عدم النجاح في مكافحة الفساد ومحاربة المحسوبية وفي تنفيذ مشاريع مهمة، بحسب ما جاء في كلام النائب العوادي في حق العيساوي، فان هذا يسري على كبار مسؤولي الدولة قاطبة تقريباً، من رئيس الوزراء إلى الوزراء وسواهم. الفساد يعصف بأرجاء دولتنا طولاً وعرضاً كما التسونامي في عرض البحار، لكن حتى الآن لم تطح أي رأس كبيرة فاسدة، مع ان أكبر الفساد هو لدى أكبر الرؤوس في هذه الدولة. وليدلني أحد على مشروع مهم تنبهر به الأبصار أو تُفغر له الأفواه أنجزته وزارة الزراعة أو وزارة الصناعة أو وزارة الصحة أو وزارة الإسكان أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي وسواها خلال السنوات الست الماضية.

إذا كان أمين بغداد فشل في مهمته، فان كل مسؤولي دولتنا فاشلون مثله وأكثر منه، وأولهم كبار المسؤولين، والدليل إن لدينا دولة فاشلة بامتياز بالرغم من مواردها المالية الهائلة. ويقف على رأس هذا الفشل مجلس النواب المتواكل والمتهاون إلى أبعد الحدود في أداء واجباته التشريعية والرقابية.

إذا حدث وأقال البرلمان اليوم أمين بغداد من منصبه، فان السؤال الملح المطروح على هذه المؤسسة: وماذا عن الآخرين؟ هل تطيحون بهم أم تسكتون عنهم لاعتبارات طائفية وحزبية وعشائرية ومناطقية وشخصية؟

الحيدري لـ(المدى): إعاقة عمل المفوضية تعطيل للاستحقاقات الانتخابية المقبلة

بعد أن أخفق مجلس النواب في التصويت على تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتوجيه اتهامات فساد لرئيس المفوضية فرج الحيدري، راج في الأوساط السياسية أن هناك نية مبيتة من قبل ائتلاف دولة القانون لتأجيل انتخابات مجالس المحافظات من خلال عرقلة عمل المفوضية وإشغال مسؤوليها بقضايا تجعلهم في مواجهة القضاء مما ينعكس سلباً على أداء مهامهم في إقامة الاستحقاقات الانتخابية وفق ما مقرر لها.

□ بغداد/ قاسم السنجري

فرج الحيدري رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والذي يواجه دعاوى قضايا بتهم فساد قال لـ(المدى) "قد تحولت هذه المؤسسة من مفوضية انتخابات الى مفوضية تحقيقات بسبب مئات الدعاوى القضائية التي قدمتها النائبة حنان الفتلاوي، واستغرب الحيدري في أن تكون الأسئلة ذاتها التي طرحتها الفتلاوي في استجواب مجلس النواب وقد أجاب عنها وحصل على أثرها بثقة مجلس النواب هي التي تم تحويلها إلى هيئة النزاهة ومن ثم إلى القضاء العراقي لتتحول إلى دعاوى قضائية، وأضاف رئيس مفوضية الانتخابات متسائلاً: "هل هناك عرقلة أكثر من تلك، وإعاقة لعمل مفوضية الانتخابات وتعطيل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، حيث أن جميع المفوضين والموظفين في مفوضية الانتخابات مشغولون بهذه الدعاوى والتحقيقات إضافة إلى تأجيل التصويت على أعضاء المفوضية وهذا بحد ذاته معرقل كبير يعيق إقامة انتخابات مجالس المحافظات.

وفي السياق ذاته يرى السياسي المستقل القاضي وائل عبد اللطيف في اتصال مع (المدى) "أن القوى السياسية لم تترك وسيلة إلاّ ولجأت إليها لتعزيز مواقعها في السلطة ولها أنشطة متعددة ومحاورها كثيرة"، و يبدي عبد اللطيف حيرته إزاء الأزمات السياسية التي بدأت تتخذ شكلاً معقداً وابتعدت عن مناطق الحل، "الكثير منّا نحن الساسة و كذلك المواطنين لا نفهم تماماً أسباب الخلافات هل هي جوهرية أم سطحية؟، فإذا كانت جوهرية فهذا يعني أن العملية السياسية منهارة وأمّا إذا كانت سطحية فهي بالتأكيد تدخل ضمن سياق الدعاية الانتخابية ليس لانتخابات مجالس المحافظات فقط وإنما أيضاً تعد تمهيداً للانتخابات البرلمانية القادمة".

ويضيف القاضي وائل عبد اللطيف "إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن القوى السياسية قد عطلت انتخابات مجالس الاقضية والنواحي منذ أكثر من خمس سنوات فبكل تأكيد أنها قادرة على تعطيل انتخابات مجالس المحافظات عن عمد وان هناك قوى مستفيدة وقوى متضررة وان كل الذي يجري هو تعطيل لمسار الديمقراطية في العراق، يتضح من خلال تأجيل التصويت على أعضاء مفوضية الانتخابات وعدم انجاز تشريع قانون الانتخابات لمجالس المحافظات والاقضية والنواحي وعدم انجاز قانون مجلس النواب المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ فإن جميع هذه الأمور تصب في مجرى تعطيل العملية الديمقراطية لوجود طرفين، طرف مستأثر بالسلطة والذي أصبح واسع النفوذ لا يريد للأمور أن تتجدد وأطراف أخرى تسعى لأن تلعب دور الديمقراطية لكنها غير قادرة على ذلك".

من جانبه نفى نائب من التحالف الوطني أن تكون هناك نوايا مسبقة لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها ولكنه اكّد على أن المشاكل السياسية التي تجري على الساحة حالياً هي مرتبطة تماماً بموعد انتخابات مجالس المحافظات المقبلة التي بسببها تتعالى الأصوات وتزداد حدة الخطاب السياسي وقال جواد البزوني عضو التحالف الوطني لـ(المدى) أمس "قد يتحول إلى خطاب طائفي وهذا ما اعتدنا عليه قبل إجراء أيّ انتخابات حيث تقوم الكتل السياسية برفع سقف مطالبها إلى الحد الأعلى وهذا ما يجعلنا في التحالف الوطني غير متفائلين في إيجاد حل للمشاكل في هذا التوقيت ولا توجد إمكانية لعقد المؤتمر الوطني وحتى أن عقد المؤتمر فأنه يحتاج الى تنازلات كبيرة من قبل الجميع ولكن لا توجد كتلة مستعدة لتقديم أي تنازل بل على العكس من ذلك ستقوم برفع سقف مطالبها لأسباب انتخابية فالذي يقدم تنازلات يتصور انه سيخسر الانتخابات المقبلة لذلك فالأزمة الحالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالانتخابات وحدة التصريحات ستتصاعد كلما اقترب موعدها، وأضاف البزوني قائلاً "لا توجد نية حقيقية لدى دولة القانون لتعطيل الانتخابات بل ان هناك رغبة شديدة وتوجها قويا لدى ائتلاف دولة القانون لإجراء انتخابات مبكرة إذا ما اقتضت الضرورة لذلك ليتم من خلالها تصحيح المسار و بتشكيل حكومة أغلبية سياسية".

بينما يرى رئيس الكتلة العراقية الحرة قتيبة الجبوري أن نوابا من بعض الكتل يتجاهلون معاناة الشعب العراقي والسعي وراء مصالحهم الشخصية والسعي لكسب ود دول الجوار.

وقال الجبوري في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه، إن "بعض النواب باتوا اليوم بعيدين كل البعد عن جمهورهم الذي منحهم ثقته وأوصلهم إلى قبة البرلمان لتمثيله والمطالبة بحقوقه، ومن المؤسف والمخجل أن هؤلاء باتوا يتملقون جهات خارجية ودولا إقليمية لضمان دعم وتأييد تلك الدول لهم في الانتخابات المقبلة، وخصوصا في ما يتعلق بتمويل دعاياتهم الانتخابية للدورة المقبلة".

وأضاف "نحن نتابع وبكل ألم ما يقوم بعض الساسة من تبديل لمواقفهم تجاه القضايا الداخلية والخارجية وتجاه بعض دول الجوار التي كانوا حتى وقت قريب يشنون عليها حربا إعلامية وباتوا أصدقاء لها بين ليلة وضحاها، بل ويزورون سفاراتها تماشيا مع مصالحهم الشخصية".

وتابع أن "الشعب العراقي بدأ يميّز الغث من السمين، ولن يتمكن هؤلاء من الفوز في الدورة البرلمانية المقبلة حتى وإن أنفقت دول الجوار كنوز الأرض على دعاياتهم الانتخابية".

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

العدل تعلن الإفراج عن ١٦ من قيادات النظام السابق

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة العدل أمس الأربعاء، أن مجموع قيادات النظام السابق الذين قررت المحكمة الجنائية العليا الإفراج عنهم بلغ ١٦ مسؤولا، وفيما أكدت أنها اطلقت سراح سبعة منهم، لفتت إلى أن الآخرين سيتم إطلاق سراحهم تباعا.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عدد الذين سيفرج عنهم من قيادات النظام السابق من قبل المحكمة الجنائية العليا حدد بـ١٦ مسؤولا"، مبينا أن "سبعة من هؤلاء تسلمتهم وزارة العدل وأطلقت سراحهم بالفعل على دفعات".

وأوضح السعدي أن" الوزارة اطلقت، يوم الثلاثاء، اربعة من مسؤولي النظام السابق تطبيقا لقرار المحكمة الجنائية العليا لم تثبت إدانتهم هم كل من عبد الحسين الزيرجاوي أمين سر حزب البعث فرع كربلاء، ولطيف محل حمود صالح، وحسن عزبة ثلج داود العبيدي مدير الخدمة الخارجية في جهاز المخابرات المنحل، وفاضل صلفيج العزاوي".

واشار السعدي الى أن "الثلاثة الآخرين من قيادات النظام السابق كان قد اطلق سراحهم خلال الايام الماضية وهم كل من محمد مهدي صالح وزير التجارة السابق، وحامد يوسف حمادي وزير الثقافة السابق، ومحمود فرج السامرائي الخبير السابق في هيئة التصنيع العسكري".

وأكد المتحدث باسم وزارة العدل ان "المتبقين من قيادات النظام السابق وعددهم تسعة سيتم الإفراج عنهم تباعاً بعد اكتمال إجراءات الإفراج الصادرة عن المحكمة الجنائية العليا".

من جانبه عدّ نائب رئيس مجلس النواب عارف طيفور، امس قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا بالافراج عن عدد من القياديين في النظام السابق "استفزازا" لمشاعر عوائل ضحايا حلبجة والمقابر الجماعية، وطالبها باعادة النظر فيه.

وعبّر طيفور في تصريح ورد لوكالة شفق نيوز عن اسفه لـ"قرار المحكمة الجنائية العليا بالإفراج عن عدد من المجرمين الذين شغلوا مناصب مهمة في زمن البعث المقبور"، وخص بالذكر منهم "محمود فرج السامرائي مدير مصانع الأسلحة الكيمياوية".

كما عبر طيفور عن استغرابه من "قرار الإفراج عن الذين شاركوا بجرائم عديدة بحق الشعب العراقي من الكرد وأبناء الجنوب"، مضيفا أن "المحكمة أطلقت سراح هؤلاء القتلة الذين أسهموا في إبادة شعبنا بالأسلحة الكيمياوية الفتاكة ومارسوا اقسى انواع الظلم والاضطهاد وإراقة دماء الأبرياء من العراقيين".

وطالب طيفور "المحكمة الجنائية العليا بإعادة النظر في هذه القضية"، مستدركا ان "خروج أزلام النظام المباد من السجون يساعد على عودة العنف الى العراق".

فيما شدد طيفور على أن "هذا القرار يعد استفزازاً لمشاعر عوائل ضحايا مدينة حلبجة والأنفال والمقابر الجماعية".

وأضاف أن من أبرزهم فاضل صلفيج العزاوي مدير المخابرات السابق، ومزاحم صعب الحسن قائد القوة الجوية، وعكلة عبد صقر عضو قيادة قطرية في البعث المحظور، بالإضافة إلى محافظ البصرة لطيف محل حمود، وهاشم حسن المجيد ابن عم صدام حسين.

محافظ بغداد: تقليص السيطرات وتجهيزها بمنظومات مراقبة

□ بغداد/ المدى

دعا محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق إلى ضرورة العمل على تفعيل مهام نقاط التفتيش النموذجية المشتركة بمداخل العاصمة وتقليل السيطرات الداخلية"، وأعلن أن "هذه السيطرات ستزود بمنظومات مراقبة لمتابعة الخروقات الأمنية. وقال عبد الرزاق خلال ترؤسه اجتماع خلية الأزمة الذي ضم اللجنة الأمنية لمجلس المحافظة وقيادة الشرطة والمرور العامة والاستخبارات ومديرية مكافحة الإرهاب والأمن القومي ومكافحة الإجرام، إن "محافظة بغداد ستعمد إلى تفعيل عمل ومهام نقاط التفتيش الرئيسية الخارجية المتواجدة على مداخل العاصمة ، اذ ان هذه النقاط النموذجية بواقع [١٨] سيطرة تفتيشية تتوزع بنحو سبع سيطرات في جانب الكرخ و[١١] بجانب الرصافة وهي سيطرات مشتركة الجهات والاجهزة الامنية تعمل بصورة نوعية وبمختلف الوظائف". ونقل بيان عن اجتماع خلية الأزمة حصلت المدى على نسخة منه ان محافظ بغداد قال إن "هذه السيطرات ينتظم فيها اكثر من [٢٠٠] منتسب امني لمختلف الاجهزة التي تتضمن مفارز النجدة والمرور والشرطة المحلية والانضباط العسكري والأمن الوطني ومفتشية الاستخبارات وضباط من الجنسية العامة للتحقق من الهويات وسيتولى مسؤولية السيطرة ضابط مسؤول عن كل منتسبي السيطرة"، منوها الى أن "هذه السيطرات ستتولى امور المواطنين الداخلين والخارجين من العاصمة وبذلك ستلغي عمل السيطرات الموجودة والكثيرة داخل مناطق العاصمة".

ولفت المحافظ الى ان "هذه السيطرات ستزود من قبل المحافظة بمنظومات كاميرات مراقبة لرؤية اهم النشاطات المنفذة في هذه السيطرات وحركة السير للمركبات وتعامل الاجهزة الامنية مع المواطنين ، كذلك العمل على توسيع مسارات السير لهذه السيطرات، فضلا عن ان المحافظة ستجهز هذه السيطرات بكرفانات لاقامة المنتسبين وسقائف لوقوف المركبات للتفتيش ومولدات كهربائية وسونارات واجهزة كشف المتفجرات مع اكساء شوارع هذه السيطرات لانسيابية الحركة".

وكشف عبد الرزاق عن "إجراءات ستنفذ خلال الفترة القادمة لغلق الشوارع والمنافذ والطرق النيسمية والفرعية لضرورة المرور بالسيطرات الرئيسية الخارجية"، مضيفا ان "المحافظة وممثلي الاجهزة الامنية ستنظم زيارات ميدانية لهذه السيطرات خلال الايام المقبلة لمعرفة العمل المناط والمنفذ من قبل منتسبي هذه السيطرات التفتيشية، اذ ستعمل هذه السيطرات على تحقيق الامن والاستقرار للمناطق المحيطة ببغداد ومناطق الأطراف".

عصائب الحق: ندعو إلى مصالحة شعبية لمنع عودة الاقتتال الطائفي

□ بغداد/ المدى

حذرت جماعة عصائب أهل الحق، أمس من أن يؤدي فشل الكتل السياسية في إنهاء الأزمة السياسية إلى تدهور الاوضاع الامنية والخدمية الى البلاد، فيما دعت إلى "مصالحة شعبية" تعتمد على شرائح ومذاهب الشعب العراقي لمنع عودة الاقتتال الطائفي في البلاد.

وقال زعيم جماعة عصائب اهل الحق قيس الخزعلي في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس طائفة الصابئة المندائيين ستار جبار، على هامش زيارته لمقر الأخير، إن "على القادة السياسيين أن يتحلوا بروح التفاهم والتنازل لايجاد حلول للازمة السياسية في البلاد"، مبينا أن"المؤتمر الوطني يمكن ان يكون احد الحلول للازمة السياسة في البلاد".

وحذر الخزعلي من أن "فشل القادة السياسيين بالتوصل إلى حلول سيؤثر سلبا على الاوضاع الاجتماعية والخدمية والأمنية للمجتمع العراقي"، داعيا إلى "مصالحة شعبية جماهيرية تزيل ترسبات الفتنة الطائفية التي حصلت خلال الأعوام الماضية وتمنع تكرارها من جديد".

وأكد الخزعلي أن "هذه المصالحة يجب ان تركز على اطياف المجتمع وشرائحه الدينية وليس على السياسيين الذين يصعب الوصول بينهم إلى نقاط مشتركة لحل الازمات في البلاد".

وأعلنت العصائب، في ٢٣ كانون الأول ٢٠١١ أنها ستطوي ملف العمليات العسكرية في حال تأكدت أن القوات الأميركية انسحبت بالكامل، مؤكدة أن مهامها ستكون الانخراط بالعملية السياسية.

وتعتبر جماعة عصائب أهل الحق التي يقودها قيس الخزعلي إحدى الجماعات المنشقة عن التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وقد نسب إليها العديد من الاغتيالات كما أعلنت مسؤوليتها عن الكثير من العمليات المسلحة في محافظات الوسط والجنوب ضد القوات الأميركية.

وكان تنظيم سياسي جديد باسم عصائب تنظيم العراق قد أعلن، في ١٥ آذار ٢٠١٢، انشقاقه عن جماعة عصائب أهل الحق، وفيما أكد عدم التزامه بأي اتفاق بين العصائب والحكومة، رفض أي محاولة لتخريب العلاقة مع التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر.

وشهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ ظهور وانتشار فصائل وجماعات مسلحة أطلق عليها البعض بفصائل المقاومة العراقية، في حين وصفها آخرون بالجماعات الإرهابية، ولبعض هذه الفصائل توجهات دينية واضحة، ولبعضهم الآخر توجهات قومية، وبعضهم ذو توجهات دولية أو إقليمية.

فـــقـــدان هـــويـــة

فقدت مني هوية نقابة المهندسين الزراعيين المرقمة : ٥٩٢٩ باسم نعمان حسين كاظم، يرجى ممن يعثر عليها تسليمها الى جهة الإصدار، وله الشكر والتقدير.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون